البرلمان يستمع إلى مشروع تعديل مادتين من قانون السجل التجاري

من جلسة مجلس النواب أمس

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس حمير بن عبدالله الأحمر إلى التقرير المقدم من لجنة التجارة والصناعة حول مشروع قانون بشأن تعديل المادتين (5 ،11) من قانون السجل التجاري رقم (33) لسنة 1991م ، وسيناقش التقرير في جلسة قادمة.

كما واصل المجلس مناقشته لتقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول مشروع قانون المناجم والمحاجر ..حيث أكد نواب الشعب على أنه ووفقاً لأحكام هذا القانون يمنح الترخيص في أية منطقة في أراضي الجمهورية أو في مياهها الإقليمية أو الامتداد القاري أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، وعلى أن لا تخضع للترخيص الأرض المخصصة أو المستخدمة للأغراض العسكرية ، والأرض الواقعة داخل المدن أو القرى التي يشغلها مسجد أو مقبرة أو الأرض القائم فيها موقع أثري أو جيولوجي محمي أو محمية طبيعية أو تعد من المواقع الأثرية ، وكذلك الأرض المقام عليها مبنى حكومي أو مرفق أو طريق عام أو خط أنابيب أو أي مشروع خدمي منشأ . والأرض الواقعة على بعد (50) متراً من المباني الحكومية أوالمرافق أوالطرقات العامة أوالمطارات أو خطوط الأنابيب أوالمشروعات الخدمية المقامة عدا خط السكة الحديدية أو المطار الذي تم إنشاؤه لغرض العمليات المرخص بها، لأحكام هذا القانون والتشريعات النافذة.

كما يجوز إخضاع أي من الأراضي المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة للترخيص بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء وبناءً على اقتراح الهيئة وعرض الوزير وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة وبشروط خاصة تتحدد في هذا القرار .

كما أكد أعضاء المجلس على التعويض العادل عن الملكية الخاصة أو الوقف إذا اقتضى الأمر ذلك ، ويلزم مشروع القانون المرخص له بتعويض مالك أو ملاك الأرض الخاضعة لرخصته عند حدوث أية أضرار مادية بسطح الأرض نتيجة العمليات التي تمت فيها أو حدوث أية أضرار أو إزالة للمحاصيل أو الأشجار أو المباني المملوكة لصاحب الأرض نتيجة العمليات التي تمت فيها.. فيما لا يتحمل المرخص له أي تعويضات عن الأضرار التي قد تلحق بأية مبان أو مزروعات أو آية أعمال يقوم بها صاحب الأرض بعد إبلاغه بحصول المرخص له على الرخصة.

هذا ويلزم مشروع القانون المرخص له بتعويض مالك الأرض إذا تعرض أي مصدر من مصادر المياه الموجودة في الأرض لتلوث ناتج عن آثار العمليات المرخص بها أو عن استخدام المواد الكيميائية أو غيرها من المواد الأخرى ، وكذا حدوث أضرار بيئية بالأرض أو المحاصيل أو الأشجار المنتجة المملوكة لصاحب الأرض ناتجة عن آثار العمليات المرخص بها أو عن استخدام المواد الكيميائية أو غيرها من المواد الأخرى.

وكان المجلس قد استعرض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني ووزير التجارة والصناعة الدكتور يحيى المتوكل ورئيس هيئة المساحة الجيولوجية الدكتور إسماعيل الجند وعدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة .

في حفل تكريم الفائزين بجائزة «لينا للقصيدة الغنائية» في دورتها الأولى 2010

د. المقالح يؤكد أهمية إسهام القطاع الخاص في تنمية العمل الثقافي

د. المفلحي خلال تكريم الفائزين

صنعاء / سبأ:

كرمت شركة (لينا) للإنتاج الفني والإعلامي أمس على رواق قاعة المركز الثقافي بصنعاء الشعراء الفائزين بجائزة «لينا للقصيدة الغنائية» في دورتها الأولى 2010 التي تنافس على مراكزها الأولى 35 شاعراً وشاعرة.

وفاز بالمركز الأول للجائزة محمد الأبارة ، وحل في المركز الثاني الحارث بن الفضل ، فيما جاء احمد المعرسي ثالثا ، ويحيى الحمادي رابعا، وزين في المركز الخامس.

وفي حفل تكريم الفائزين بالجائزة أشاد المستشار الثقافي لرئيس الجمهورية الدكتور عبد العزيز المقالح بجهود شركة لينا للإنتاج الفني والإعلامي وإسهامها الفاعل في تشجيع الإبداع الثقافي في اليمن.

وأكد أهمية إسهام شركات ومؤسسات القطاع الخاص في تنمية العمل الثقافي وقال « هذا ما نأمله ونتمناه من المؤسسات الخاصة التي كانت إلى وقت قريب تدير ظهرها للنشاط الإبداعي وللمشاركة في تنمية الثقافة، وهو ما تقوم به وتتبناه المؤسسات والشركات في الشعوب المتقدمة إدراكاً منها لواجبها وما تمليه عليها ضرورة الارتقاء بمستوى مواطنيها علمياً وثقافياً».

وأضاف الدكتور المقالح «ليس غريباً أن تقوم معظم الأنشطة الثقافية والعلمية في الدول المتقدمة على عاتق الأغنياء كالنوادي الثقافية والمتاحف وغيرها من وسائل رعاية الإبداع».

وثمن مبادرة مؤسسة لينا بهذه الجائزة التي قال «إنها تضاف إلى المبادرة الكبرى التي تقوم بها مؤسسة السعيد في هذا المجال الحيوي الذي لا يعود بالنفع على أشخاص بعينهم وإنما لسائر أبناء هذا الوطن»، مهنئا الفائزين بالجائزة ومتمنياً لهم التوفيق والنجاح ومزيد من التطور والإبداع.

من جهته أكد وزير الثقافة الدكتور محمد أبوبكر المفلحي أهمية القطاع الخاص في الإسهام في التنمية الثقافية وإبراز الأغنية اليمنية وإعادة الاعتبار لمكانتها المرموقة وإخراجها نحو الفضاء العربي الأوسع.

وقال المفلحي «لاشك أننا ندرك جميعاً كم كانت القصيدة الغنائية ولونها اليمني مؤثرة في مجتمعنا اليمني، ومجتمعه المحيط، وكم هي اليوم بحاجة إلى أن نعيد إلى هذه الأغنية بهائها ومكانتها في مجتمعنا وفي مجتمع الجزيرة العربية قاطبة».

ولفت إلى أن الجهد الرسمي وحده لن يكون كافياً لطموحات وصول الأغنية اليمنية إلى الفضاء العربي الواسع، مؤكداً أهمية تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية والقطاع الخاص، والعمل على إيصال الأغنية اليمنية إلى ما كانت عليه سابقاً.

فيما أشارت كلمة مدير عام شركة لينا للإنتاج الفني والإعلامي لينا العبدول التي ألقاها بالنيابة عصام القيس إلى أهمية القصيدة الغنائية، ودورها في الارتقاء بالذائقة الفنية والإبداعية، وسمو الروح، باعتبار الكلمة الجميلة رفيقة النغم الجميل منذ الأزل.

وأكدت الكلمة أن الجائزة التي نظمتها الشركة جاءت في محاولة لرد بعض الجميل للغة الجميلة، من خلال تكريم فرسان القصيدة الغنائية، لافتة إلى أن جائزة القصيدة الغنائية تأتي ضمن جائزة محكمة تخطط الشركة لمنحها سنوياً للعمل الفائز في احد مجالات الشعر أو القصة أو كتابة السيناريو.

وثمنت جهود لجنة تحكيم الجائزة المكونة من شاعر اليمن الكبير الدكتور عبد العزيز المقالح والشاعر الكبير عباس الديلمي والشاعر الكبير محمود الحاج، وكل من أسهم في إنجاح هذه الفعالية.

بدورهم شدا الشعراء الفائزون قصائدهم الفائزة بهذه الجائزة حيث استهل الشاعر محمد الأبارة قصيدته بعنوان «إلعب» تغنى فيها بتظاهرة (خليجي 20) تستضيفها اليمن في نوفمبر المقبل، وصدح الحارث بن الفضل بقصيدته «العيدية» تغنى فيها بأفراح العيد، ودارت قصيدة احمد المعرسي بعنوان «آهات الزيتون» حول أدب الطفل ، وحلقت قصيدة يحيى الحمادي بعنوان «معراج القلوب» في فضائل شهر رمضان المبارك، بينما جاءت قصيدة زين الضبيبي وطنية بعنوان « وطني « تغنى فيها بحب الوطن ووحدته.

وشمل برنامج الحفل تكريم الفائزين ولجنة تحكيم الجائزة، ونائب المدير التنفيذي للهيئة الوطنية للتوعية الدكتور عبد الله أبو حورية، كما تم منح وزير الثقافة الدكتور محمد أبوبكر المفلحي درع شركة لينا تقديراً لدوره وإسهامه في دعم الثقافة والاهتمام بالمثقفين والمبدعين.

في دورة خاصة بمستجدات الخدمات المصرفية لقضاة المحاكم التجارية

الأغبري: تطوير القضاء التجاري عامل أساسي في تحفيز الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية

د. غازي خلال افتتاح الدورة

صنعاء / سبأ:

أكد وزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري أن العنصر البشري هو حجر الزاوية في عملية الإصلاحات القضائية وأن تطوير القضاء التجاري عامل أساسي ومهم في عملية تحفيز الاستثمارات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وأشار وزير العدل في افتتاح الدورة التدريبية الخاصة بمستجدات الخدمات المصرفية يوم أمس السبت بصنعاء التي تنظمها جمعية البنوك اليمنية بالتعاون مع وزارة العدل لـ 40 قاضيا من المحاكم التجارية.. إلى اهتمام الوزارة بالقضاء التجاري باعتباره قضاء متخصصا وله أهمية بالغة في مجالي الإصلاحات القضائية والاقتصادية.

وأكد حرص الوزارة على تأهيل قضاة المحاكم التجارية سواء من خلال الدورات التدريبية والتأهيلية الداخلية والخارجية التي يتم عقدها في المملكة المغربية بتمويل ذاتي أو من خلال البنك الإسلامي للتنمية .

وقال « قضايا البنوك من القضايا المهمة، والتشريعات التجارية والاقتصادية متطورة وهذه الدورة تتناول موضوعات غاية في الأهمية سيتم فيها استعراض أهم المستجدات التشريعية والتطبيقات القضائية العربية والدولية في هذه المجالات».

ولفت وزير العدل إلى أنه تم اختيار محاضرين على مستوى عال في القضاء التجاري وفي مستوى العمل المصرفي لما من شأنه تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الدورة.

من جانبه أشار رئيس جمعية البنوك اليمنية أحمد الخاوي إلى أهمية عقد هذه الدورة لإطلاع القضاة والكوادر المصرفية على كل ما هو جديد من قوانين وتشريعات ومنتجات مصرفية حديثة وما تتطلبه من أحكام تنظم التعامل معها.

وأشار الخاوي إلى بعض المشاكل التي تعاني منها البنوك التجارية التي تتركز أهمها في عمليات حسابات التسهيلات والقروض والأرباح ورسم الخدمة التي تترتب عليها وما تتسبب به بعض الأحكام القضائية في هضم حقوق البنوك على الرغم مما ينص عليه القانون التجاري اليمني.

وأشاد بتجاوب وزارة العدل في عقد هذه الدورة التي تأتي في إطار تعزيز الجهود المبذولة في تطوير المحاكم وتأهيل القضاة.

ويتلقى المشاركون في الدورة على مدى ثلاثة أيام عددا من المعارف حول مسؤولية النقل البحري والتجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني وأدلة الإثبات الالكترونية ونزاعات البنوك والوكالات التجارية.

إقرار موازنة السلطة المحلية بأمانة العاصمة للعام (2011) بـ(34) مليار ريال

أمانة العاصمة / سبأ:

أقر المجلس المحلي بأمانة العاصمة في اجتماعه أمس برئاسة وزير الدولة أمين العاصمة عبد الرحمن الأكوع مشروع موازنة السلطة المحلية للأمانة للعام المالي 2011م والإطار المتوسط المدى للنفقات للأعوام 2011 - 2013م.

وتضمن مشروع الموازنة جوانب النفقات الجارية للسلطة المحلية 2011 م التي بلغت 34 ملياراً و268 مليوناً و721 ألف ريال ،فيما بلغ الإطار المتوسط للأعوام 2011 / 2013 م بتقدير عام للموارد والاستخدامات لعام 2011 34 ملياراً و 268 مليوناً و721 ألف ريال ، و36 ملياراً و989 مليوناً و384 ألف ريال للعام 2012م ، و39 مليار و919 مليون و 816 ألف ريال للعام الملي 2013م.

وبلغ إجمالي عام تقديرات الموارد المحلية للعام 2011م 13 ملياراً و200 مليوناً ريال ، كما تم رصد 13 ملياراً و200 مليون لمشاريع البرنامج الاستثماري المحلي للعام القادم .

وفي الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي للأمانة أمين جمعان ، أكد الوزير الأكوع أهمية التنفيذ الدقيق للموازنة ومعالجة سلبيات الأعوام السابقة وتحديد الأولويات لحل الإشكالات القائمة .

وشدد أمين العاصمة على ضرورة التركيز على استكمال المشاريع قيد التنفيذ والتجهيزات الفنية للمراكز الصحية وكذا التوسع في مجالات التربية ورفد المدارس بالمقاعد ودعم الأندية والاتحادات الرياضية والشبابية وكذا اعتماد موازنة للإذاعة المحلية لأمانة العاصمة إلى جانب التركيز على التأهيل والتدريب .

وأشار إلى ان مشروع الموازنة للعام القادم والأعوام 2012 و2013 تم إعداده بصورة تنسجم مع توجهات وزارة المالية التي اعتمدت على آلية جديدة منذ العام الجاري للتعامل مع الموازنات المالية للأمانة ومحافظات الجمهورية بهدف خلق حالة من المرونة في تنقلات البنود بما يسهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية.

ودعا الوزير الأكوع وزارة الإدارة المحلية إلى صرف الموارد المحلية المشتركة الخاصة بأمانة العاصمة للأعوام الثلاثة الماضية بما يسهم في تحسين موارد أمانة العاصمة لاستكمال تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية.

حضر الاجتماع وكلاء أمانة العاصمة ومدير عام مكتب المالية بالأمانة عبده المقالح وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة .

بدء برنامج تدريب القيادات التدريبية بصنعاء

من اعمال البرنامج

صنعاء / سبأ:

بدأ أمس بصنعاء البرنامج التدريبي الموجه للقيادات التدريبية بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية وفروعه بالمحافظات بمشاركة 20 متدرباً ويستمر خمسة أيام.

وفي افتتاح البرنامج التدريبي أكد نائب عميد المعهد لشؤون البرامج وتنمية التدريب الدكتور قائد محمد عقلان أهمية البرنامج لتنمية قدرات ومهارات المشاركين في كيفية توصيل المعلومات إلى جمهور المتدربين مع حسن توظيف الأساليب والمعينات التدريبية لتحقيق الغرض.

ولفت إلى أن المتدرب في نهاية البرنامج سيكون قادرا على فهم المبادئ التي تحكم تعلم الكبار والتواصل الفعال وتحديد مواصفات وشروط المدرب واستيعاب مهارات التقييم والعرض والقدرة على مواجهة جمهور المتدربين واستخدام الأساليب والمساعدات التدريبية بفاعلية وتلافي الوقوع في الأخطاء الشائعة للمتدربين وتكوين مهارة التواصل والإقناع لجمهور المتدربين باستخدام مبادئ تعلم الكبار ومبادئ التواصل الفعال.

وأشار عقلان إلى أن المتدرب أيضاً سيكون قادرا في نهاية البرنامج على إعداد الخطط وتنفيذ اللقاءات التدريبية والتعرف على طرق تقييم التدريب واختباراته.

وتشتمل المحاور الأساسية للبرنامج التدريبي على المفاهيم الأساسية للتدريب، ومبادئ تعلم الكبار، المدرب المحترف، أساليب إثارة الحماس لدى المتدربين، أسس وقواعد تحقيق التواصل الفعال، إعداد المواد التدريبية واختيار وسائل التدريب، كيفية تحقيق عناصر النجاح في قاعة التدريب ، دور القيادات في تحديد الاحتياجات التدريبية ، مهارات التقديم والعرض ، متابعة وتقييم النشاط التدريبي ، تطبيقات عملية لمهارات التقديم والعرض وإعداد خطط اللقاءات التدريبية.

معركة الاقتصاد والتنمية هي رهاننا لصنع المستقبل الأفضل للوطن

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية